وحدة المغرب العربي من منظور مؤتمر طنجة 1958

د. **بخوش صبيحة**
أستاذة محاضرة أ
المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة

Résumé.

En avril 1958 s'est tenue à Tanger la conférence de l'unité, et avait regroupé les principaux partis nationaux qui étaient l'Istiqlal marocain, le Néo Destour tunisien et le FLN algérien, cette conférence constituée une étape importante et un saut qualitatif dans le processus du mouvement national maghrébin, est considérée un premier jalon de l'union maghrébine, car lors de cette conférence s'est jetée les bases du futur ensemble communautaire maghrébin. Cet article aborde le contexte général dans lequel s'est tenue cette conférence ainsi que les résolutions finales recommandées en faveur de l'unité maghrébine.

مقدمة

كثيرا ما يستحضر الخطاب السياسي المغاربي عند الحديث عن وحدة المغرب العربي مؤتمر طنجة 1958م- الذي جمع حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري الجديد التونسي وجبهة التحرير

الوطني الجزائرية- كمرجعية تاريخية لكل عمل وحدوي في المنطقة باعتباره من بين الأحداث البارزة في مسيرة النضال المشترك للحركات الوطنية في المغرب العربي، فما حقيقة هذا المؤتمر، وما هي خلفيات انعقاده؟ وإذا كان المؤتمر قد ارتبط اسمه بوحدة المغرب العربي بحيث أصبح يعرف بندوة الوحدة، فهل تمكن فعلا من تجاوز الانتماء القطري والارتقاء بفكرة الوحدة؟ وإذا كان كذلك فما هو الإطار النظري الذي رسمه للوحدة المستقبلية، وما هي الصيغة التي خلص إليها لنقل فكرة الوحدة من الإطار الحماسي إلى طور العمل والتجسيد. هل شكل فعلا النواة الأساسية لوحدة المغرب العربي كما يزعم الكثير أم أنه كان بداية نهاية التفكير حول الوحدة.

أولا: الظروف المحيطة بانعقاد المؤتمر

تضاربت الآراء حول دواعي انعقاد مؤتمر طنجة بين من يرى وأنه مجرد استمرارية لعمل أجهزة التنسيق المشترك للعمل النضالي المغاربي قبل 1956م [1]، ومن يرى وأنه جاء كرد فعل على المستجدات التي طفت على الساحة الدولية عامة والعربية خاصة، وبين هذا وذاك فالمؤتمر انعقد في ظرف إقليمي ودولي عام تميز بـ:

- استقلال كل من تونس والمغرب في مارس 1956م وتفرد فرنسا بالجزائر.

– الاعتداءات الفرنسية المتكررة على الحدود الجزائرية وحادثة ساقية سيدي يوسف فبراير 1958م.

– التمركز المكثف للقوات الفرنسية في نقاط حساسة على مقربة من الحدود الشرقية والغربية للجزائر ما أعاق تحركات جيش التحرير الوطني وعملية تمرير الأسلحة خاصة عبر الحدود الغربية[2]، ففي سنة 1958 كان الجيش الفرنسي المتمركز بالمغرب يقدر بـ 45 ألف جندي من المشاة و15 ألف من سلاح الطيران موزعين على الرباط ومراكش وإنفاذ قرب وجدة، و3 آلاف من جنود البحرية في الدار البيضاء إضافة إلى 500 ضابط فرنسي لتأطير جيش ملكي جاء ثلث عدده من الجيش الفرنسي نفسه، كما استعمل مركز إنفاذ الجوي قرب وجدة لقصف أقصى الغرب الجزائر، أما تونس فكان بها 22 ألف جندي فرنسي متمركزين في المواقع الإستراتيجية، ففي الشمال وحده كان هناك 17 ألف من بينهم 10 آلاف ببنزرت حيث توجد عدة بواخر حربية تستعمل في مهام عسكرية باتجاه الشواطئ الجزائرية بل أن هذه القاعدة كثيرا ما استخدمت لقصف أقصى الشرق الجزائري[3].

– الوحدة السورية – المصرية وانتشار المد القومي العربي وبلوغ أوج قوته في تلك الفترة وما ترتب عنه من تخوف بعض الزعماء المغاربة من إمكانية احتواء التجربة القومية العربية لحركة التحرر الوطني الجزائري.

– وحدة العراق والأردن.

– اتفاقية روما المؤسسة للمجموعة الأوروبية المشتركة وما تحمله من إمكانية مساعدة فرنسا في حربها ضد الجزائر.

– إضافة إلى كل تلك الظروف يرى البعض وأن عدم تمكن جيش التحرير المغربي من تحقيق أحلامه في الصحراء وفشل حزب الاستقلال في أداء مهامه الحكومية وعدم القدرة على تطبيق برنامجه دفع به لتعويض هذه الخسائر في المجال الإقليمي بالدعوة إلى عقد مؤتمر للوحدة وتزعم المشروع[4].

ثانيا: سير أشغال المؤتمر

1– الدعوة إلى عقد المؤتمر

جاءت الدعوة إلى عقد مؤتمر مغاربي يضم الأحزاب الثلاثة بمبادرة من حزب الاستقلال المغربي وهذا بناء على التوصية الصادرة عن اجتماع لجنته التنفيذية المنعقدة بمدينة طنجة يوم 2 مارس 1958، والرامية إلى دراسة الوسائل الخاصة بتدعيم تضامن ووحدة المغرب العربي، وذلك بتأسيس اتحاد حقيقي وفقا للمطامح الصحيحة لجميع شعوب المغرب العربي[5]. وإذا كانت الفكرة قد لاقت تجاوبا من الطرف التونسي وتوجت بالاتفاق على عقد المؤتمر بمدينة طنجة المغربية، فإنها بالمقابل شكلت انقساما في صفوف جبهة التحرير الوطني بين الداعي

لمقاطعتها وذلك بالنظر للظرف التي تمر به الثورة وإلى رفض المشاركة في تثبيت الخط الانفصالي الذي تخوف منه المشرق، وبين المطالب بحضورها وذلك بالنظر لأهمية تونس والمغرب بالنسبة للثورة الجزائرية، ولتوجيه المؤتمر الوجهة التي تخدم القضية الجزائرية[6]، وجاء هذا الطرح تماشيا وتوصيات مؤتمر الصومام 1956م من جهة، ومع ما دعت إليه لجنة التنسيق والتنفيذ في شهر أكتوبر 1957م من ضرورة عقد لقاء مع الحكومتين التونسية والمغربية لبحث خطة موحدة لحصول الجزائر على استقلالها من جهة اخرى[7]، وحسم الأمر في الأخير لصالح المشاركة وتوجه وفد عن جبهة التحرير إلى طنجة واستغل الظرف والسرعة التي دعا بها حزب الاستقلال إلى عقد المؤتمر واقترح برنامج عمل يتماشى وطموحات جبهة التحرير الوطني وهو البرنامج الذي اعتمد فيما بعد كجدول عمل المؤتمر، وفي هذا الشأن يقول عبد الحميد مهري: "كنا نتهيأ لنقاش طويل حول جدول الأعمال واستفدنا من وجودنا لتهيئة مشروع جدول أعمال تحسبا للجلسة الأولى، ولكننا فوجئنا بأننا الوفد الوحيد الذي جاء بمشروع جدول أعمال وتمت المصادقة على المشروع الذي تقدمنا به دون مناقشة"[8].

افتتح المؤتمر أشغاله يوم 27 افريل 1958م بقصر المارشان الملكي بمدينة طنجة المغربية بحضور وفود* عن كل من حزب

الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري الجديد التونسي، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وبعد خطب الافتتاح عرض رئيس المؤتمر علال الفاسي جدول الأعمال المتضمن النقاط التالية:

1- حرب استقلال الجزائر

2- تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في أقطار المغرب العربي.

3- وحدة المغرب العربي: ضرورتها. أشكالها. محتواها. مرحلتها الانتقالية.

4- الهيئة الدائمة لتنفيذ القرارات[9].

بالنظر إلى مكانة وحدة المغرب العربي من جدول الأعمال يتأكد وأنها كانت حقيقة حية مرسومة في واقع الشعوب المغاربية وفي مصيرها، وعلى هذا الأساس لم يخطر لأحد من المشاركين أن يشكك فيها أو يطعن في حقيقتها وجدواها بل كان هناك إجماع على أنها أمر واقع مسجل من وقائع التاريخ والجغرافيا والثقافة والحضارة والدين[10]. فالوحدة إذن لم تطرح كإشكالية في حد ذاتها وإنما ذّكر بها المتدخلون كحقيقة مسجلة في واقع المغرب العربي وفي صيرورته، ولعل ما يفسر الدخول مباشرة في صميم الموضوع بتحديد شكل الوحدة المنشودة ومجالاتها ومؤسساتها هو ما جاء في الخطاب الختامي لعلال الفاسي حيث قال: "لقد قضى المؤتمر ثلاثة أيام وهو منكب على دراسة جوانب

القضية المغربية، ولم يخطر بباله من أول مرة أن يبحث هل هذه الوحدة ممكنة أم لا، هل أن الشعوب في المغرب العربي تتقبلها بمصادقة التأييد أم لا، وإنما كان يبحث عن العراقيل الاستعمارية التي يجب تذليلها والوسائل الايجابية لتحقيقها"[11].

2- التصور الأولي لوحدة المغرب العربي

نستشف شكل الوحدة المغربية المنشودة من خلال العرض الذي تقدم به عبد الرحيم بوعبيد عن حزب الاستقلال والذي تضمن تصورا للعمل الوحدوي ومؤسساته من خلال المجالات التالية[12]:

أ- السياسة الخارجية:

اقترح وضع تصور مشترك يأخذ بعين الاعتبار الحقائق التالية:

- المغرب العربي جسر بين أوروبا وإفريقيا.
- المغرب العربي ملتقى بين أوروبا والعالم.
- المغرب العربي جزء من العالم العربي.

ب- التعاون الاقتصادي:

تكوين جبهة مشتركة لاستغلال ثروات المنطقة وتحويل منتوجاتها، واتخاذ موقف محدد وواضح من الوحدة الأوروبية والسوق المشتركة وتجميع ما أمكن من الأوراق الرابحة في حالة التفاوض معها،

لاسيما وأن هذه السوق بدأت تحيط نفسها بسلسلة من الإجراءات والحواجز.

ج- مؤسسات المغرب الموحد:

إنشاء مجلس استشاري من مهامه النظر في المصالح المشتركة لأقطار المغرب العربي وإصدار توصيات بشأنها للحكومات المعنية.

هذا التصور بنقاطه الثلاث فتح المجال واسعا أمام بقية الأعضاء، ففيما يتعلق بالسياسة الخارجية أشار ممثل الوفد التونسي الباهي الادغم إلى ضرورة تنسيق بل وربما توحيد السياسات الخارجية للأقطار المغربية وخلق نوع من عدم الانحياز وذلك بالدعوة إلى تجنب الوقوع بين المطرقة والسندان بين القوى المتنازعة في العالم، مع تجنب سياسة الانضمام إلى الأحلاف العسكرية والكف عن التصرفات الفردية التي تضر بالمجموعة[13]، هذه الأخيرة كان لها وقع كبير على الوفد الجزائري حيث أثنى رئيسه فرحات عباس على الباهي الادغم وأضاف قائلا أنه ينبغي على كل من تونس والمغرب تفادي أسلوب الانضمام الفردي إلى الأحلاف العسكرية كما يجري في الشرق الأوسط، وتبعه تدخل عبد الحميد مهري الذي أشار إلى عدم إمكانية أي قطر بصفته عضو في الاتحاد عقد التزامات انفرادية[14].

هذه التوضيحات من قبل الوفد الجزائري تنم على نوع من التخوف خاصة وأن الجزائر الدولة الوحيدة في المجموعة التي لا زالت تخوض حربا ضروسا، وهو ما استوعبه جيدا وفدا تونس والمغرب وراحا يطمئنان الوفد الجزائري، حيث أشار ممثل تونس أن بلاده عاقدة العزم على عدم إبرام أي اتفاق دفاعي مع أي طرف لا فرنسا ولا الحلف الأطلسي ولا الحلف المتوسطي ما دامت الجزائر لم تسترجع استقلالها، مستثنيا إمكانية التحالف مع ليبيا والمغرب، وذهب ممثل المغرب أبعد من ذلك عندما أشار إلى أن المغرب يتعهد بالعمل طبقا للتوضيح الصادر عن الإخوة التونسيين، أي عدم إبرام أي اتفاق مع أي حلف كان[15].

في المجال الاقتصادي تباينت الآراء حول النظام الذي سيتبعه هذا القطر أو ذاك، وإن حاول رئيس الوفد المغربي التخفيف من الأمر حيث صرح قائلا: "لسنا ملزمين باختيار هذا النظام أو ذاك"، فإن الوفد التونسي رأى أن لا مفر من الاختيار وأن ذلك يستدعي مواجهة نزيهة وشريفة بين ممثلي الأقطار الثلاثة حول بعض القضايا مثل طرق التنمية والتعاون مع العالم...، وأن التفاهم حول النشاطات الاقتصادية وتوظيف الوسائل المشتركة إلى أبعد الحدود مرهون بنتائج المواجهة المطلوبة،

غير أن الوفد الجزائري عبّر على لسان ممثله عبد الحميد مهري، عن تخوفاته من احتمال تباين طرق التنمية واختيار الأقطار المغاربية المستقلة طرقا يمكن أن تجر الجزائر معها رغما عنها، لذا دعا إلى ضبط منهاج عام للسلوك المشترك في السياسة والاقتصاد[16].

بالنسبة لمؤسسات الاتحاد المغاربي فقد حظيت باهتمام أكبر وأثارت جدلا واسعا بين الوفود الثلاثة مرجعه اختلاف وجهات النظر حول مسألتين وهما[17]:

1- من يحدد مضمون الوحدة، المؤتمر أم المؤسسات المنبثقة عنه.

2- مدى صلاحية هذه المؤسسات.

في الوقت الذي رأى فيه ممثل الوفد التونسي أن المؤسسات المنبثقة عن المؤتمر تشكل إطارا ملائما لتبادل الرأي والتنسيق وإليها يعود تحديد مضمون الوحدة ومجالات تطبيقها بحيث يتعين عليها مناقشة مسائل التوجيه السياسي والاقتصادي وفي نطاقها تتم مراجعة آرائنا واستبعاد ما يفرق بيننا"، رأى ممثلا وفدي الجزائر والمغرب عكس ذلك إذ ذهبا إلى ضرورة الاتفاق أولا على بعض النقاط التي تؤدي بالأطراف الثلاثة إلى الوحدة المنشودة في المجال السياسي والاقتصادي والدبلوماسي ... الخ.

نفس الجدل أثير حول النقطة الثانية وإن كان أكثر حدة والمتعلقة بصلاحيات المؤسسات الاتحادية، حيث تباينت الآراء بين من رأى ضرورة منح صلاحيات واسعة للمجلس الاستشاري بحيث يتولى التنسيق والتعيين وتقديم التوصيات للهيئات التنفيذية، وبين من رأى عدم جدوى ذلك، وفي هذا الشأن تدخل عبد الحفيظ بوصوف عن الوفد الجزائري متسائلا عن صلاحيات المجلس الاستشاري وموقعه من الحكومات، وأضاف قائلا بأن وفد الجزائر لا يريد هيئة على شاكلة الجامعة العربية لا فعالية لها ولا سلطة، الأمر الذي دفع الباهي الادغم ممثل تونس لتوضيح الفكرة أكثر قائلا: "إن المجلس يمثل الشعوب وليس الحكومات وبإمكان الشعوب الضغط على البرلمان، وبناء عليه ستجد الحكومات نفسها مضطرة لمراعاة توصيات المجلس، إضافة إلى الرأي العام الشعبي الذي يلزم الحكومات باحترام هذه التوصيات"، وهو التوضيح الذي لم يزد الوفد الجزائري إلا إصرارا على ما أبداه من رأي إذ يضيف عبد الحفيظ بوصوف قائلا: إذا كان هذا الجهاز لا سلطة له، ولا وسائل لتنفيذ القرارات، فلا أرى جدوى من وجوده لأنه سيعود بنا إلى اجتماعات الجامعة العربية ونتائجها متسائلا عن القضايا التي يمكن أن طرحها عليه.

على الرغم من التباين في الطرح والجدل الكبير الذي أثير حول المؤسسات الاتحادية إلا أن الوفد الجزائري وبعد التشاور بين أعضائه انتهى به الأمر إلى إقرار ما اتفق عليه الطرفان التونسي والمغربي فيما يتعلق بالمؤسسات الاتحادية إذ أعلن على لسان ممثله عبد الحميد مهري عن[18]:

- موافقة الوفد الجزائري على صيغة الاتحاد المغاربي.
- مساندة الاقتراح المتعلق بإنشاء مجلس استشاري كهيئة اتحادية.
- الموافقة على عقد لقاءات دورية بين الهيئات التنفيذية للبلدان الأعضاء.

بالنظر إلى النقاش الحاد واختلاف وجهات النظر حول هذه النقطة قد نستغرب موافقة الوفد الجزائري على المؤسسات الاتحادية التي طرحت من قبل الوفد المغربي وزكاها الوفد التونسي، غير أنه وباستحضار ما تحقق له في هذا المؤتمر بدءا بانفراده بوضع جدول أعمال المؤتمر وتكييفه وفق ما يخدم القضية الجزائرية من جهة، وافتكاكه مساندة مطلقة للشعب الجزائري في كفاحه ضد المستعمر وحق تأسيس حكومة مؤقتة بعد استشارة الحكومتين التونسية والمغربية وليس موافقتهما من جهة أخرى يجعلنا نقر بذلك، وأكثر من هذا وذاك قد تكون الموافقة نابعة من قناعة الوفد الجزائري بعدم جدوى تلك المؤسسات

خاصة وأنه الطرف الوحيد من بين الثلاثة الذي كانت بلده لا تزال تخوض حرب تحرير، وبالتالي فقضية المؤسسات الاتحادية لم تكن ذات أولوية بالنسبة إليه مقارنة بالدعم والتضامن.

ثالثا: قرارات المؤتمر

بعد ثلاثة أيام من النقاش والتشاور أنهى المؤتمر أشغاله باتخاذ القرارات التالية[19]:

- قرار يؤكد على مساندة الثورة الجزائرية ويوصي بتشكيل حكومة جزائرية مؤقتة.
- تصريح يستنكر الإعانة التي تتلقاها فرنسا من الحلف الأطلسي.
- قرار يوصي بتصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي.
- قرار حول توحيد المغرب العربي.

فيما يتعلق بوحدة المغرب العربي، فعلى الرغم من أن هذه القضية كثيرا ما شغلت بال زعماء الحركات الوطنية في المغرب العربي إلا أنه لم يحدث وأن وضع لها إطار قانوني وهو الأمر الذي حاول المؤتمر معالجته، حيث حدد شكل الوحدة المأمول، فبعد الإشارة والتأكيد على الإرادة المشتركة لشعوب المغرب العربي في توحيد مصيرها مع اقتناعها بأن الوقت قد حان لتجسيد تلك الإرادة في إطار مؤسسات

مشتركة حتى تقوم بالدور الموكل إليها في المحافل الدولية، أوصى المؤتمر بـ:

– العمل على تحقيق الوحدة، واعتبار الشكل الفدرالي هو الشكل الأكثر ملائمة لواقع بلدان المغرب العربي.

– إنشاء مجلس استشاري خلال المرحلة الانتقالية، ينبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، مهمته دراسة القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية.

– ضرورة إجراء اتصالات دورية كلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاثة من أجل التشاور حول قضايا المغرب العربي ولدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري للمغرب العربي.

– عدم ربط حكومات أقطار المغرب العربي بصفة منفردة مصير شمال إفريقيا بميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية.

– تأسيس كتابة دائمة تسهر على تنفيذ قرارات المؤتمر تتألف من ستة أعضاء بمعدل مندوبين اثنين عن كل حركة من الحركات الوطنية، تنقسم إلى مكتبين أحدهما بالرباط والثاني بتونس، وتجتمع دوريا في

إحدى العاصمتين بالتناوب، ويعقد أول اجتماع لها خلال شهر ماي من نفس السنة.

أما عن الغاية من الوحدة المغربية فقد حددها علال الفاسي في خطابه كما يلي[20]:

1- الكفاح المشترك لتحرير الجزائر وما بقي من أرض المغرب وجلاء الجيوش الأجنبية من شمال إفريقيا.

2- إعادة الحياة المغربية لمجراها الطبيعي حيث يقول: "أننا نريد أن نتحد لنقوم قبل كل شيء بتحرير أنفسنا واستكمال استقلالنا، لنعمل معا داخل وطننا في أمن واستقرار لخدمة هذا الشعب المغربي الذي طالما تألم من عصور الانحطاط وعصور الاستعمار وهو في حاجة قصوى إلى الاطمئنان والحرية والرفاهية والعدل الاجتماعي".

بهذه التوصيات اختتم المؤتمر أشغاله، لكن الملفت للانتباه هو ما جاء في الخطاب الختامي للسيد علال الفاسي حيث صرح قائلا: "في هذا اليوم سيعرف العالم من دار طنجة نبأ عظيما طالما تشوقت إليه أذان المغاربة، وخفقت قلوبهم إليه، ذلك هو خبر نجاح مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي في وضع الأسس الايجابية لتحقيق الوحدة، إنه نبأ قليل السطور ولكنه عظيم فيما يحمله من معاني وما يشتمل عليه من

آفاق وبذلك سينتهي عهد الغموض الذي وضعه الاستعمار ويعرف العالم أجمع أن وحدة المغرب العربي ليست مجرد أمل بل حقيقة"[21].

استنادا إلى هذه الكلمة إلى أي مدى يمكن الإقرار بنجاح المؤتمر، وهل استمر بعد استكمال دوله استقلالها حاضرا بأعماله وموجها لقرارات وسياسة الدول المشاركة فيه، وهل يتعلق الأمر فعلا بقفزة على صعيد فكرة وحدة المغرب العربي؟

رابعا: مصير قرارات المؤتمر

إن المتمعن في توصيات المؤتمر خاصة ما تعلق بمؤسسات الاتحاد الفيدرالي يبدو له وللوهلة الأولى أن المؤتمر قد حقق نجاحا وقفزة نوعية فيما يخص بلورة وتجسيد وحدة المغرب العربي، وذلك بنقلها من الإطار الحماسي النضالي إلى الإطار العملي المؤسساتي، فهل أقيمت بالفعل تلك المؤسسات وماذا قدمت لوحدة المغرب العربي؟

إن الوقوف على مصير قرارات المؤتمر يتطلب منا التعرض إلى ندوة المهدية الذي عقدت بتونس ما بين 17 و20 جوان 1958م وضمت ممثلين عن الحكومتين التونسية والمغربية ولجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية**، وخصصت لبحث ودراسة مجموعة من النقاط أهمها:

- تنفيذ قرارات طنجة خاصة المساعدة المالية والمادية للثورة الجزائرية.
- ودراسة إجراءات إقامة الهيئات الاتحادية.

بالنسبة للنقطة الأولى والمتعلقة بمساعدة الجزائر في ثورتها وبالرجوع إلى محاضر اجتماع الندوة[22]، نجد وأن الوفد الجزائري شدّد ومنذ انطلاق الأشغال على ضرورة معرفة إن كانت قرارات طنجة قد نوقشت على مستوى الحكومتين التونسية والمغربية وعما إذا كان قد شرع في تطبيقها، وهنا يجيب بوعبيد ممثل الوفد المغربي بأنه من الصعب تقديم إجابة وافية، مشيرا إلى محدودية إمكانيات حكومته وطالبا من الإخوة الجزائريين تقديم طلب تحدد فيه احتياجاتهم، ومع إصرار ممثل الوفد الجزائري على ضرورة معرفة إن كانت قضية المساعدة المالية قد نوقشت بالفعل على مستوى الحكومة المغربية، يجيب بوعبيد بأنها لم تناقش بشكل مستفيض على الأقل فيما تعلق بإجراءات التنفيذ بينما شكلت لجنة تحت رئاسته للنظر في قضية اللاجئين. وفي نفس السياق ذهب الطيب مهيري ممثل الوفد التونسي مؤكدا على الإمكانيات المحدودة لحكومته بقوله: "إن عدد اللاجئين الجزائريين في تونس يناهز 130 ألف شخص متمركزين في المناطق الحدودية وهي من أشد مناطق تونس فقرا، وسكانها يعيشون وضع مزري، وعليه فالحكومة التونسية

مطالبة ليس فقط بتلبية احتياجات اللاجئين بل كذلك احتياجات كل من يتواجد في هذه المناطق جزائريون كانوا أم تونسيون"، ويواصل قائلا: "هناك تضامن كلي بين فئتي السكان ويتجلى في توزيع المؤونة، فاللاجئين الجزائريين يقاسمون تونسيي المناطق الحدودية الخبز الموجود كما يواجهون معا الغارات والهجومات الفرنسية"، يتضح من هذا التصريح محاولة الوفد التونسي إظهار مدى تأثير الثورة الجزائرية على الحكومة التونسية وبالتالي لم يعط تصريحا دقيقا فيما يخص مساعدة الجزائر واكتفى فقط بإعلان أن المساعدة متواصلة ما بين الثورة الجزائرية والشعب التونسي.

بالنسبة للنقطة الثانية والمتعلقة بالمؤسسات الاتحادية، فإنه وبالنظر إلى ما جاء في محضر الاجتماع يبدو وأنها لم تلق الاهتمام الكافي، حيث اكتفى المجتمعون بتعيين أعضاء الأمانة العامة، واختيار تونس لاحتضان أول اجتماع لها، إضافة إلى تحديد عدد أعضاء المجلس الاستشاري بثلاثين عضوا، أي بمعدل عشرة أعضاء عن كل دولة، بعد هذا دخلت الأمانة ومعها المجلس الاستشاري طي النسيان، ونستدل على ذلك بما صرح به السيد عبد الحميد مهري بعد سنة من انعقاد المؤتمر حيث قال: "إن قرارات المؤتمر ترمي في معظمها إلى مساندة الجزائر على تحقيق استقلالها واستكمال تونس والمغرب شروط

سيادتهما كاملة...أما عن المؤسسات الوحدوية التي أقرها المؤتمر فلم يتحقق شيء من هذا لأن هذه القضية الهامة لم يوليها المؤتمر عناية كافية عند بحثها"[23].

مما سبق يبدو وأن المؤتمر قد حمل في طياته بوادر فنائه، فقراراته جاءت سابقة بكثير للوضع القائم آنذاك، حيث أنه وعلى الرغم من عدم استقلال الجزائر وعدم وجود برلمان في المغرب الأقصى إلا أن المؤتمر أوصى بتأسيس مجلس استشاري ينبثق من البرلمانات الثلاثة، أي أنهم اتخذوا قرارا غير قابل للتحقيق مع معرفتهم المسبقة بذلك، وهذا ربما يدعم الرأي القائل وأن المؤتمر جاء كرد فعل على الوحدة المصرية – السورية، وأنه لم يكن يهدف إلى تحقيق الوحدة على أرض الواقع بل كان هدفه الأساسي تكتيكيا يتمثل في احتواء حركة الجماهير، كما هدف إلى إجهاض التحرك الوحدوي المشرقي الذي اعتبر خطرا على المغرب العربي، بل أنه وإن لم يأت ضد المشرق فقد كان ضد الاستعمار الفرنسي[24] .

هكذا إذا وبعد شهرين فقط من انعقاد مؤتمر طنجة، جاءت ندوة المهدية لتكشف عن التراجع المسجل من قبل ممثلي تونس والمغرب في التعامل مع قرارات طنجة، ما يعني وأن التخوف الذي أبداه الوفد الجزائري من عدم إمكانية تطبيق قرارات المؤتمر كان في محله، وربما

لعبت الأحداث المستجدة على الصعيد الإقليمي دورا في إجهاض قرارات طنجة والتي نذكر منها:

1- سياسة فرنسا في المنطقة

بعودة ديغول إلى الحكم في ماي 1958 اتبع سياسة جديدة في المنطقة ترتكز على مبدأ فرق تسد، وذلك من خلال:

- قبول التفاوض حول مطلب جلاء القوات الفرنسية من البلدين وفق برنامج محدد، حيث عمل على ربط علاقات جيدة مع تونس والمغرب من خلال مسارعته إلى بعث رسائل اطمئنان لهما، حملت واحدة التأكيد على ضرورة تسوية المشاكل العالقة بين تونس وفرنسا، والثانية جاءت لتأكيد العزم على إقامة وتنمية علاقات تعكس الصداقة بين الشعبين والحكومة المغربية.

- إنشاء لجان مشتركة لتسوية مشكلة الحدود مع تونس والمغرب مظهرا لهم استفادتهم من مكاسب ترابية قبل استقلال الجزائر، وبالتالي تمكن من إثارة مشكل الحدود وساهم في توتر العلاقات بين البلدان الثلاثة.

- طرح فكرة استغلال الصحراء من قبل فرنسا وبقية الدول الأخرى (تونس والمغرب)، وكان يرمي من وراء ذلك إبعاد فكرة تكوين جبهة مشتركة لاستغلال ثروات المنطقة وتحويل منتجاتها والتي كان بوعبيد قد اقترحها في مؤتمر طنجة عند مناقشة محور وحدة المغرب العربي في

شقه الاقتصادي، وتمكن من تحقيق هذا الهدف بعد طرحه لمشروع المنظمة المشتركة لاستغلال الأراضي الصحراوية[25]، وكانت البداية بقبول تونس إبرام اتفاقية "ايجلي" مع إحدى الشركات الفرنسية يسمح بموجبها بتمرير أنبوب البترول من حقل ايجلي بالصحراء الجزائرية عبر الأراضي التونسية إلى ميناء الصخيرة بغرض تصديره، وكان ذلك سببا كافيا لتأزم العلاقة بين جبهة التحرير الوطني وبين الحكومة التونسية[26]، وفي هذا الشأن كتبت جريدة المجاهد تحت عنوان "الخبز المسموم" قائلة: "نحن لا نمانع في أن مد الأنابيب البترولية من تونس ستستفيد منه البلاد التونسية بما لا يقل عن مليار فرنك فرنسي، ولكننا نعتقد أن تونس تستطيع أن تضحي بهذا المليار في سبيل انتصار الجزائر"[27]، وكان أن طرح هذا المشروع على كل من المغرب وليبيا إلا أنهما رفضتا ذلك بحجة تعارضه وروح التضامن مع الثورة الجزائرية ووحدة المغرب العربي التي تم إقرارها في مؤتمر طنجة[28].

2- الظروف الداخلية للبلدان المغاربية

- الأزمة الداخلية التي عرفها المغرب في جهازه التنفيذي بسبب الصراع الأيديولوجي الذي ظهر في صفوف حزب الاستقلال بين علال الفاسي زعيم التيار المحافظ والمهدي بن بركة زعيم اليسار.

– أزمة مؤسسات الثورة الجزائرية حيث ظهر الصراع بين لجنة التنسيق والتنفيذ وبعض قادة الولايات وتحول فيما بعد بين الحكومة المؤقتة – التي حلت محل لجنة التنسيق والتنفيذ– ونفس القادة[29].

– إثارة المغرب لمشكل الحدود خلال مؤتمر طنجة إذ قام المهدي بن بركة بتوزيع خريطة حزب الاستقلال للمغرب الكبير وهي الحادثة التي كادت أن تفشل المؤتمر إذ هدد الوفد الجزائري بالانسحاب غير أنه تراجع مرجئا النظر في القضية إلى ما بعد استقلال الجزائر، هذه الحادثة زرعت الشكوك في الأوساط المغاربية واستغلها ديغول لضرب قرارات المؤتمر[30].

خامسا: دلالات مؤتمر طنجة

حتى وإن لم تعرف قرارات المؤتمر النور، ومهما كانت الأحكام الصادرة بشأنه، تبقى له بعض الدلالات والتي نوردها فيما يلي:

– محاولة التكفير عن الذنب من طرف تونس والمغرب بسبب تركهما الجزائر معزولة أمام المستعمر وقرارهما المتأخر بمساندتها الذي تبقى ظرفية رغم أهميتها، وفي هذا الصدد يرى الكاتب التونسي هشام جعيط أن قبولهما للاستقلال سنة 1956م هو خيانة للحرب الجزائرية، وضربة خنجر لتوحيد الكفاح ضد المستعمر وإجهاض نهائي لفكرة وحدة المغرب العربي، ويعتبر سنة 1956م سنة الفرصة الضائعة إذ يؤكد قائلا: "لقد

توفرت لنا فرصة كبيرة بين عامي 1953م و1956م غمرة الكفاح الوطني بكل ما يعنيه من شحن للهمم وللقوى الإيديولوجية الكامنة منذ نصف قرن على الأقل، كانت فرصة لتوحيد المغرب العربي على صيغة ثورية وحضارية بدمج الحركات الثلاث وبرفض الاستقلالين المزيفين للمغرب وتونس"[31].

– فصله بين مرحلتين زمنيتين، الأولى وهي الفترة الاستعمارية واتسمت بالتنسيق والتضامن بين الحركات الوطنية المغاربية من أجل تحقيق الاستقلال والثانية وهي مرحلة الاستقلال واتسمت بهيمنة المصلحة الداخلية وبناء الدولة القطرية والابتعاد عن فكرة الوحدة[32].

–

خاتمة

الحقيقة أن مؤتمر طنجة 1958م يعتبر محطة هامة في تاريخ المسار النضالي للحركة الوطنية المغاربية، وذلك بالنظر إلى الظرف العام الذي عقد فيه من ناحية، وإلى القرارات الجريئة المنبثقة عنه من ناحية أخرى، غير أن قراراته تلك ظلت رهينة الظروف الداخلية والخارجية للأطراف الثلاثة والتي لم تكن تسمح بالتنفيذ لا العاجل ولا الآجل لها، إذ أنه وباستقلال كل قطر اتجه إلى عملية البناء الوطني وانصرف عن تحقيق مشروع الوحدة، فهذا المؤتمر الذي ارتبط بوحدة المغرب العربي لم يكن كما أريد له أن يكون النواة الأساسية للوحدة، بل

يمكن اعتباره نهاية لمسار نضالي طويل من أجل الوحدة، وعن السبب الكامن وراء هذا التراجع يرى البعض أنه يكمن في عمل النخب المغاربية التي قادت النضال، فهذه الأخيرة وإن كانت قد لعبت دورا فعالا في خلق الظروف المواتية لمساندة القضايا الوطنية كاستمالة أقطار الوطن العربي لاحتضان قضاياها ونجحت في خلق وتوظيف أجهزة التنسيق المشتركة لخدمة قضية الاستقلال، فإنها لم تتمكن من خلق وترسيخ وعي قومي حقيقي قوامه الوحدة في التوقيع على اتفاقيات الاستقلال واستشراف التوحيد لفترة ما بعد الاستقلال وبالتالي فعملها كان ظرفيا.

الهوامش:

1- لمزيد من التفاصيل حول أجهزة التنسيق المشترك يراجع:
صبيحة بخوش، "ملامح التوجه الوحدوي للحركة الوطنية المغاربية إلى غاية 1956"، **مجلة المبرز**، العدد 14، ديسمبر 2000، ص ص 91-107.

2- جريدة الحوار، العدد 12، ماي 1988، ص 46

3- محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، ط2، بيروت: دار الكلمة للنشر، 1983، ص51.

4- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية-المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، (أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار)، 2008، ص 384.

5- عامر الرخيلة، "الثورة الجزائرية والمغرب العربي"، **مجلة المصادر**، العدد الأول، 1999، ص 160.

6- محمد الميلي، المرجع السابق، ص ص 51-54.

7- عامر الرخيلة، المرجع السابق، ص 159.

8- جريدة الحوار، المرجع السابق، ص 40.

* الأعضاء المشاركون في المؤتمر هم:

عن تونس: باهي لدغم، طيب مهيري، عبد الله فرحات، عبد المجيد شاكر، احمد تليلي، علي بلهوان.

عن الجزائر: فرحات عباس، عبد الحميد مهري، احمد فرنسيس، بومنجل، رشيد قايد.

عن المغرب: علال الفاسي، احمد بلفريج، بوعبيد عبد الرحيم، مهدي بن بركة، بوبكر القادري، محجوب بن صديق.

9- انظر:

Secrétariat d'Etat à l'Information, La conférence de l'unité: Tanger 27- 30 avril

1958, Tunis: 1958, p13.

10- جريدة الحوار، المرجع السابق، ص 41.

11- انظر:

La conférence de l'unité, p29

12- انظر محضر اجتماع جلسة يوم 29 افريل 1958، في: معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي، دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر: دار الحكمة، 2010، ص 237.

13- نفسه، ص 238.

14- نفسه، ص 239.

15- نفسه، ص 240.

16- جريدة الحوار، المرجع السابق، ص 42.

17- محضر اجتماع جلسة 29 افريل 1958، المرجع السابق، ص ص 238-239.

18- نفسه، ص 240.

19- حول قرارات المؤتمر يراجع:

La Conférence de l'unité, pp 26-27.

20- أنظر جريدة المجاهد، العدد 23، 7 ماي 1958، ص ص 9-10.

21- نفسه.

**المشاركون في مؤتمر المهدية:

عن تونس: الباهي الادغم نائب رئيس المجلس، صادق مقدم كاتب الدولة للشؤون الخارجية، الطيب مهيري كاتب الدولة للشؤون الداخلية، احمد التليلي وعبد المجيد شاكر عضوا المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد.

عن المغرب: احمد بلفريج رئيس المجلس، عبد الرحيم بوعبيد نائب رئيس المجلس.

عن الجزائر: فرحات عباس وكريم بلقاسم وعبد الحفيظ أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، الرائد قاسي مسؤول قاعدة جبهة التحرير بتونس، احمد فرنسيس واحمد بومنجل وايت حسن أعضاء البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني، رشيد قايد أمين وطني للاتحاد العام للعمال الجزائريين.

22- للمزيد من التفاصيل حول أشغال ندوة المهدية يراجع:
Mohamed Harbi, Les Archives de la Révolution Algérienne, Ed : Jeune Afrique, Paris, 1981, pp414-426.

23- محمد عابد الجابري، "وحدة المغرب العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 93، 1986، ص 13.

24- محمد عابد الجابري، "ضرورات بناء المغرب العربي"، في ندوة المغرب العربي الكبير عبء الماضي ومقتضيات العصر، **مجلة أطروحات**، العدد 15، 1989، ص 20.

25- معمر العايب، المرجع السابق، ص ص 194-199.

26- عامر الرخيلة، المرجع السابق، ص 169.

27- انظر جريدة المجاهد، العدد 27، 22 جويليه 1958.

28- معمر العايب، المرجع السابق، ص 199.

29- نفسه، ص 204.

30- جريدة الحوار، المرجع السابق، ص 46.

31- أنظر ندوة المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص 21.

32- امحمد المالكي، "حول مشروع وحدة المغرب العربي الكبير، مقاربة لبعض عناصر الخطاب"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 49، 1987، ص 27.